



إن مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المعاملة الواردة من الديوان الملكي برقم ٦٥١٢ وتاريخ ١٤٣٩/٢/١٠ هـ ، المشتملة على برقية وزارة الداخلية رقم ١٢٦٧٥٥ وتاريخ ١٤٣٨/٥/١٢ هـ ، في شأن مشروع نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله .

وبعد الاطلاع على مشروع النظام المشار إليه .

وبعد الاطلاع على الأمر الملكي رقم (٢٩٢/أ) وتاريخ ١٤٣٨/١٠/٢٦ هـ .

وبعد الاطلاع على نظام هيئة التحقيق والادعاء العام ، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٥٦) وتاريخ ١٤٠٩/١٠/٢٤ هـ .

وبعد الاطلاع على نظام الإجراءات الجزائية ، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٢) وتاريخ ١٤٣٥/١/٢٢ هـ .
وبعد الاطلاع على نظام جرائم الإرهاب وتمويله ، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٦) وتاريخ ١٤٣٥/٢/٢٤ هـ .

وبعد الاطلاع على المعاضر رقم (٤٧٦) وتاريخ ١٤٣٧/٥/١٤ هـ ، ورقم (٣٢) وتاريخ ١٤٣٩/١/١١ هـ ، ورقم (١٤٢) وتاريخ ١٤٣٩/٢/٤ هـ ، والمذكرتين رقم (٣٣) وتاريخ ١٤٣٩/١/١١ هـ ، ورقم (١٦٣) وتاريخ ١٤٣٩/٢/١١ هـ ، المعدة في هيئة الخبراء بمجلس الوزراء .

وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (٥٩/١٨٥) وتاريخ ١٤٣٩/١/٢٦ هـ ، ورقم (٦١/١٩٠) وتاريخ ١٤٣٩/٢/١٠ هـ .

وبعد الاطلاع على توصية اللجنة العامة لمجلس الوزراء رقم (٥٩٥) وتاريخ ١٤٣٩/٢/١١ هـ .

يقرر ما يلي :

أولاً : الموافقة على نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله ، بالصيغة المرافقة .



(٢)

المملكة العربية السعودية
الأمانة العامة لمجلس الوزراء

قرار مجلس الوزراء

ثانياً : استثناء من أحكام نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله ، ونظام هيئة التحقيق والادعاء العام (النيابة العامة) ، تمارس وزارة الداخلية (ومن ثم رئاسة أمن الدولة بعد مباشرتها لمهامها) اختصاص التحقيق في الجرائم المنصوص عليها في نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله إلى حين توافر الإمكانيات اللازمة للنيابة العامة لمباشرة اختصاصاتها وفق ما نتفق عليه مع رئاسة أمن الدولة ، وذلك لمدة سنتين قابلة للتجديد بقرار من مجلس الوزراء .

وقد أعد مشروع مرسوم ملكي بذلك ، صيغته مرافقة لهذا .

رئيس مجلس الوزراء